الأنباء
الخميس 12 مايو 2016

افتتح مؤتمر "الكويت لأمن المعلومات والتكنولوجيا"

الشطي: القرصنة الإلكترونية خطر يجتاح العالم ويهدد سرية المعلومات

يوسف لازم

افتتح مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، م.قصي الشطي بالنيابة عن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الشيخ محمد العبدالله مؤتمر ومعرض الكويت الثامن لأمن المعلومات امس، والذي نظمه الجهاز المركزي بالتعاون مع بروميديا العالمية، بفندق الراديسون بلو، بحضور عدد من المسؤولين ومديري الجهات المشاركة.

وخلال كلمته في افتتاح المؤتمر قال الشطي إن إقامة مثل هذه المؤتمرات يدعو إلى الأخذ بأهمية أمن المعلومات في عالمنا المعاصر الذي يسترعي اهتمامنا جميعا، مشيرا إلى أن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات يسعى بكل جهد في تطوير الاستراتيجيات الحديثة لأمن المعلومات ونشر ثقافة استخدامات التقنيات الحديثة اضافة إلى تطبيقاتها العملية لتعود بالنفع على جمهور المختصين والمهتمين وكل شرائح المجتمع.

وأشار الشطي إلى أن أمن المعلومات من المجالات الهامة في عالم التكنولوجيا، خاصة بعد أن أصبحت القرصنة الإلكترونية خطرا يجتاح العالم ويهدد سرية المعلومات والبيانات الخاصة بالأفراد والمؤسسات وحتى الدول، ولذلك اكتسب هذا الحدث والذي يقام للعام الثامن على التوالي أهمية خاصة بالنسبة للمعنيين في العديد من القطاعات الأمنية الحيوية في المنطقة بما فيها قطاع الأجهزة النقالة.

م. قصي الشطي وسامر اللحام خلال المؤتمر امس (محمد هاشم)

اللحام: مؤسسات تعتمد على بنية تحتية لشبكاتها مؤلفة من عناصر قديمة

هناك حلول كفيلة بتوفير حماية الشبكات والبنى التحتية وقواعد البيانات

كما اكد على أن هذا المؤتمر والمعرض المصاحب يوفر لهم الفرصة للاطلاع بشكل مباشر على أهم الحلول والتقنيات في مجال حماية هذه القطاعات التي تحتاج بشكل دائم إلى تطوير جهاز الأمن والمعلومات لديها.

وأوضح الشطي أن المؤتمر جاء ليناقش أهم التطورات المتعلقة بموضوع الأمن الإلكتروني والسبل الكفيلة بتوفير وتقديم حلول عملية متكاملة تسهم في حماية الشبكات والبنى التحتية وقواعد البيانات الرقمية التي تشكل عنصرا هاما بالنسبة لمؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وأكد الشطي أن المؤتمر سيسلط الضوء على ستة مسارات رئيسية تضم اكثر من 15 جلسة تفاعلية وتثقيفية تقام على مدار يومين من خلال اجراء نقاشات والتعمق في عدة مواضيع ورسم الأطر المنظمة للقطاعات، وتشمل المسارات البنية التحتية الحساسة والجرائم والتهديدات الإلكترونية والسياسات والاستراتيجيات وأمن المدن الذكية والعمليات الأمنية، كما يسلط الحدث الضوء على التزام الحكومة والمبادرات التي اتخذتها لتعزيز الوعي حول أمن المعلومات في جميع أنحاء المنطقة.

وأضاف الشطي أن المعرض والمؤتمر يمثلان فرصة جيدة للاستماع إلى أهل الاختصاص من النخبة والخبراء المتحدثين في هذا المؤتمر وليستفيد الجميع من هذه المناسبة التي تتيح الفرصة لتبادل الأفكار والمعلومات.

من جهته، قال ممثل الراعي الرسمي لمؤتمر ومعرض الكويت الثامن لأمن المعلومات مدير عام شركة سيسكو سيستمز انترناشيونال سامر اللحام أن المؤتمر والمعرض ما هي إلا ترجمة حقيقية لعمق العلاقة التي تربط المؤسستين معا منذ عدة سنوات.

وأشار اللحام إلى أن التحول الرقمي أصبح واقعا نعيشه ويداهمنا بسرعة كبيرة ليؤثر على مختلف مجالات الصناعة وقطاعات الأعمال. فجميع الشركات اليوم تعتمد بطريقة مباشرة على تقنية المعلومات والبنية التحتية للتقنيات التشغيلية لتتمكن من التواصل والتحول الرقمي وتحقيق النجاح.

وأكد اللحام أن العديد من المؤسسات تعتمد على بنية تحتية لشبكاتها مؤلفة من عناصر قديمة لم تعد فعالة (بنسبة 31٪)، أو أنها تقوم على أنظمة تشغيل معرضة للتهديدات والمخاطر دون أن تتمتع بالخصائص اللازمة لمقاومة الهجمات الإلكترونية عند حدوثها (بنسبة 92٪).

وأضاف أن من المشاهد أيضا ظهور موجة جديدة من التكنولوجيا التي تعرف من خلال اتصال الأجهزة في كل مكان (أي إنترنت الأشياء). فهذه الأجهزة المترابطة تؤثر في حياتنا بشكل يومي وتغير كل شيء فيها ـ بدءا من توفير خدمات الرعاية الصحية وحتى تدفئة منازلنا وتشغيل مرافق التصنيع وغيرها من المكونات الحيوية للبنية التحتية. ويوجد اليوم أكثر من 10 مليارات جهاز متصل، إلا أن العدد مرشح لارتفاع هائل ليتجاوز 50 مليار نظام استشعار وجهاز وغيرها من «الأشياء» التي تتصل معا بحلول العام 2020.

وأشار اللحام إلى أن شركة سيسكو تتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نموا ضخما للشبكات المرئية بواقع 15 ضعفا في حركة البيانات عبر الأجهزة المتحركة وبمعدل النمو الأعلى (71٪) في حركة البيانات عبر الأجهزة المتحركة بين العام 2015 و2020 معززا بنمو سرعة الشبكات المخصصة للأجهزة المتحركة واتصال الجيل الرابع ونقاط اتصال واي–فاي.

عموميتها أقرت توزيع 10٪ نقدا وانتخبت مجلس إدارة جديدا

«السكب» انتهت من تأسيس «المصرية للمسبوكات» وتستعد للتشغيل

طارق عرابي

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة السكب الكويتية عادل البدر انتهاء الشركة من تأسيس واستكمال جميع التراخيص الإدارية والصناعية الخاصة بالشركة المصرية للمسبوكات في مصر، والبدء في مرحلة إعداد وتجهيز الشركة من مباني المقرات الإدارية وإنشاءات المصنع والخدمات، حيث تم بالفعل تنفيذ معظمها لتبدأ بعد ذلك مرحلة تركيب الآلات والمعدات وباقي العمليات اللازمة لبدء التشغيل.

وأضاف البدر في كلمته أمام الجمعية العامة العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 93٪ أن العام 2015 شهد كذلك دخول «السكب» في عدد من الاستثمارات المباشرة في شركات صناعية ذات نشاط مشابه من بينها المساهمة في شركة فولاذ القابضة بمملكة البحرين والتي قامت بدورها بضم وتأسيس كل من (الشركة المتحدة للستانلس ستيل، شركة الخليج للاستثمار الصناعي، الشركة المتحدة للصلب، وشركة صلب السعودية).

البدر مترئسا عمومية «السكب»

وتابع: إن الشركة حريصة على تنويع استثماراتها تجنبا للمخاطر، وفي الإطار الذي يحدده النظام الأساسي للشركة، ومن بينها استثمارات في أسهم وصناديق ومحافظ استثمارية تدار بمعرفة شركات استثمارية متخصصة، ومعظمها اسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

إجمالي الإنتاج

وفيما يتعلق بنشاط الإنتاج الصناعي للعام 2015 قال البدر إن كمية الإنتاج بلغت نحو 3400 طن من مسبوكات الحديد (الزهر والديكتايل) التامة المسلمة للمخازن، فيما بلغ قيمة المبيعات نحو 2,12 مليون دينار مقارنة بـ 2,47 مليون للعام 2014 أي بانخفاض بلغت نسبته 10٪، أما كمية المبيعات فبلغت نحو 3 آلاف طن للعام 2015 مقارنة بـ 3,9 أطنان للعام 2014، اي إن كمية المبيعات انخفضت بنسبة 22,6٪.

النتائج المالية

أما فيما يتعلق بالنتائج المالية فقال إن صافي خسارة الشركة عن السنة المالية 2015 بوجه عام بلغت نحو 2,94 مليون دينار.

الجمعية العمومية

وكانت عمومية «السكب» قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال بما فيها تقريرا مجلس الادارة ومراقب الحسابات، كما وافقت على توزيع أرباح نقدية بواقع 10٪ على المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ الجمعية العمومية.

وانتخبت العمومية كذلك مجلس إدارة جديدا للسنوات الثلاث القادمة تألف من كل من (سعود الفارس، عادل الرشيد، عدنان الخرافي، محمد الثويني وعلي الشايع).

دراسة

خلال دراسة لشركة إكسبر للاستشارات.. تنشرها «الأنباء»

«الكويت 2061».. إستراتيجية طموحة بعد 100 عام من الاستقلال

تنشر «الأنباء» دراسة خاصة أعدها الرئيس التنفيذي لشركة اكسبر للاستشارات الاستراتيجية نايف بستكي، حول الاستراتيجية العامة للكويت «الكويت 2061»، وذلك كصورة ذهنية أولية عن المستقبل المنشود بعد مرور 100 عام ـ اليوبيل الماسي ـ على تأسيس الكويت الحديثة، وذلك لتحديد المسار العام للدولة ورسم صورة إيجابية بعيدة المدى عن مستقبل البلاد، من خلال وضع رؤية واضحة تقوم بإدارة الدولة تلقائيا بعيدا عن التقلبات المحيطة.

وتكمن أهمية الاستراتيجية في شحذ همم مؤسسات الدولة للعمل بتركيز أكبر نحو تحقيق التنمية المطلوبة لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، وذلك عبر تبني العمل وفق رؤى رائدة وواضحة تتكامل كل منها في تحقيقها وفقا للبرنامج الزمني المعد بعيدا على الفردية منها، كما تهدف إلى تسليط الضوء على وضع مستقبل الكويت في عام 2061 بالنسبة للمواطن، على اعتبار أنه أحد أهم الموارد والركائز الأساسية التي ستقوم عليها ولأجلها الرؤية.

وفيما يلي نستعرض موجزا لأهم أهداف الاستراتيجية «الكويت 2061»:

يقوم العمل المؤسسي على أساس البقاء المستمر والمنافسة المتواصلة على المدى البعيد، مما يحقق للمنظومة كيانها ووجودها بشكل فاعل في الساحة العامة.

نايف بستكي

ضرورة وضع رؤية واضحة لإدارة الدولة تلقائياً بعيداً عن التقلبات المحيطة

هناك دلائل على تأخر جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا

وتعتبر الدولة إحدى تلك المؤسسات التي لابد أن تقوم بمسايرة العمل المؤسسي الحديث، وذلك بوضع رؤيتها الاستراتيجية وأهدافها طويلة المدى لتنعم بوجودها وانتماء شعوبها إليها.

وفي هذا الصدد، يقول نايف بستكي في دراسته، ان الهدف من وراء إطلاق هذه المبادرة هو تحديد المسار العام للدولة ورسم صورة إيجابية بعيدة المدى عن مستقبل الكويت المنشود، وذلك لإيماننا التام بأهمية وجود رؤية واضحة تقوم بإدارة الدولة تلقائيا بعيدا عن التقلبات المحيطة. كما أن إطلاق هذه المبادرة الوطنية جاءت بسبب وجود علامات تدل على تأخر بلوغ الدولة لتلك التطلعات «الكويت مركز مالي وتجاري في عام 2035» في ظل مجريات وأحداث عالمية تسبق طريقة العمل الحالية.

وأضاف بستكي أن صياغة المبادرة الوطنية «الكويت 2061» تعتمد بشكل أساسي على عاملين اثنين هما، الميزة التنافسية التي ينعم بها الإنسان الكويتي عن غيره من الشعوب competitive advantage، والتي توجت بقدرته على تحدى الصعاب وتحقيق الآمال المنشودة بتشييد الكويت مركزا ماليا إقليميا في مرحلة ما قبل النفط. أما العنصر الأساسي الثاني الذي تقوم على أساسه الرؤية الوطنية «الكويت 2061» فإنها تعتمد على الموقع الجغرافي الثابت للكويت والذي يضعها في قلب دول العالم الحديث كمحلة للنقل العالمي.

أما بالنسبة لأهمية هذا المشروع فيقول بستكي إن هذا المشروع يهدف إلى شحذ همم مؤسسات الدولة للعمل بتركيز أكبر نحو تحقيق التنمية المنشودة وتطوير الكويت وذلك عبر تبني العمل وفق رؤى استراتيجية رائدة وواضحة «الكويت 2061»، تتكامل كل منها في تحقيقها وفقا للبرنامج الزمني المعد بعيدا على الفردية منها. كما أنها تهدف إلى تسليط الضوء على وضع ومستقبل الكويت في عام 2061 بالنسبة للمواطن، على اعتبار أنه أحد أهم الموارد والركائز الأساسية التي ستقوم عليها ولأجلها الرؤية.

مركز مالي عالمي

يمتاز الإنسان الكويتي بطبيعته بالهمة العالية والتطلعات الكبيرة والتي جعلته ومنذ تأسيس الدولة عزيز النفس، والقدرة على تحمل الصعاب، واستثمار كل الفرص المتاحة أمامه نحو تحقيق آماله وتطلعاته.

ولذلك فإننا نطمح في عام 2061 إلى أن تكون الكويت إحدى أبرز دول العالم كمركز مالي عالمي جاذب للاستثمار، وذلك حسب تصنيف منظمة Z/Yen البريطانية، معتمدين بشكل كبير على الميزة التنافسية للمواطن الكويتي. وأن تحقيق الكويت لهذا الإنجاز الريادي سيكون بعد تحقيقها لمنصب أفضل مركز مالي إقليمي.

وتلك المركزية المالية تعني توفير وتسهيل كل المتطلبات والخطوات اللازمة لجذب المستثمر الأجنبي وأصحاب الأعمال للعمل والحصول على كل الخدمات المالية لمزاولة الأعمال التجارية بشكل منظم، كما أن تلك الخدمات تشمل العمليات المصرفية المختلفة وتوافر القروض اللازمة بالإضافة إلى عمليات تحويل العملات العالمية.

ويعتبر بستكي أن فكر المركز المالي يتطلب تحقيق اكبر قدر من توفير الخدمات الاستثمارية اللازمة مثل إنشاء الصناديق الاستثمارية وغيرها. كما أنها تتضمن خدمات التأمين عالية المستوى على الأصول والافراد، والتي تشكل علامة نحو طمأنة رؤوس الأموال للتداول في الكويت. ولذلك فإن الخطة الاستراتيجية للدولة يجب أن تتضمن تنفيذ واستقطاب عدد اكبر من المصارف والمؤسسات المالية، مؤسسات الوساطة المالية، الشركات التجارية العالمية، بالإضافة إلى احتوائها على أبرز أسواق المال العالمية، وشركات التأمين العالمية، شركات الاستشارات المالية – وتذليل كل العقبات أمام تلك الرؤى الاستراتيجية.

مركز تجاري عالمي

تعتمد الرؤية الاستراتيجية للكويت «الكويت2061» على الموقع الجغرافي المميز، والذي جعلها في وسط دول العالم. فقد عرفت الكويت على أنها محطة تجارية هامة وعلامة فارقة في خدمات النقل البحري ما بين موانئ البصرة في العراق وسواحل شبه القارة الهندية، مرورا بدول الخليج العربي وقارة افريقيا. كما أن الكويت قد استفادت من موقعها الجغرافي بريا وذلك من خلال استقطاب قوافل المنطقة من دول الشام ودول مجلس التعاون الخليجي، في نقل وتوزيع تلك البضائع المستوردة. ولذلك وجب الاستثمار بشكل أكبر بموقع الكويت الجغرافي، وذلك كميزة تنافسية تمتاز بها الدولة عن غيرها من دول الجوار، خصوصا في ظل العولمة وانفتاح دول العالم على بعضها البعض.

ولذلك فإن رسالة الدولة المؤسسية ودورها بالنسبة لبقية دولة العالم يجب أن تحتوي على صيغة «أكبر الموانئ والممرات المائية، أكبر المطارات والمساحات الجوية، وأكبر الطرق والشوارع الرئيسية على مستوى العالم»، بحيث تعتمد عليها دول العالم في حركات نقل الافراد والبضائع ـ اللازمة للحياة. كما أن للعلاقات الطيبة التي اعتمدت عليها الكويت مع بقية دول العالم اجمع، دورها الكبير في تذليل الصعوبات نحو تتويج الدولة لهذا الدور العالمي.

رأي صناعي

أحمد العلي
باحث اقتصادي
Ahmad.h.alali@hotmail.com

هند الصبيح.. وصراع التخصيص!

وضع البلاد لا يحتاج إلى مجاملات الآن، الموازنة دقت ناقوس الخطر ويجب البدء بعجلة الإصلاحات الاقتصادية، ومنها الخصخصة «السليمة» وتحويل المواطن من عبء على الدولة إلى مواطن منتج مصدر دخل للدولة والاقتصاد العام، لقد واجهت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح موجة هجمات بعد أن بينت توجه الوزارة نحو خصخصة الجمعيات التعاونية.

قبل الانتقاد، يجب أن تكون هناك آلية واضحة للخصخصة وخلق بيئة تنافسية للسيطرة على الأسعار وحفظ حقوق المستهلكين، فقطاع الجمعيات ممكن تحويله إلى قطاع منتج ويكون مصدر دخل للدولة وللمواطن والتاجر في آن واحد.

يجب أن تقوم الحكومة بتأسيس 5 شركات وتقسم جميع الجمعيات الحالية بعدد أفرعها حسب إيرادات كل جمعية إلى هذه الشركات، وتوزع نسب الملكية على النحو الآتي: الحكومة تتملك 24٪، والمستثمر 26٪ مع حق الإدارة، و50٪ للمواطنين، وبهذا نضمن حق المواطن بالاستفادة من أرباح الشركات، وأيضا نضمن حق الدولة التي سيكون لها مصدر دخل من الاستثمار المحلي.

بالتالي، كل شركة في هذه الحالة ستؤسس وحدة رئيسية لإدارة هذه الجمعيات تتكون من إدارات للمالية والتسويق وغيرها، وستخلق في هذه الحالة فرص عمل متنوعة، حيث سيكون هذا القطاع منافسا لقطاع المصارف وقطاع الاتصالات في توظيف المواطنين، وجلب مستثمرين كبار في قطاع التجزئة، حيث من المتوقع أن تفوق إيرادات هذا القطاع الـ 500 مليون دينار سنويا، والأهم من ذلك تجريد هذا القطاع من الوضع الحالي، حيث سيدير هذه الجمعيات من يصل إلى عضوية مجلس الإدارة عن طريق انتخابات مصحوبة بدعم من تيار سياسي أو قبلي أو طائفي، وهذا القطاع سيكون في هذه الحالة بحاجة ماسة إلى متخصصين في تجارة التجزئة ونقل التجارب الناجعة إلى البلد.

وفي هذه الحالة سيكون الخوف من زيادة الأسعار مستبعد، فالكل يلاحظ أن أسعار الأسواق الموازية المصحوبة بتكاليف كبيرة أسعارها أقل من الجمعيات التعاونية، فمجرد خلق منافسة، فإن الأسعار سيحددها المستهلك وآليات السوق عن طريق تخصيص الأفرع لشركات منافسة للسوق المركزي الرئيسي، وبهذا سيكون هناك تطور كبير في الخدمات وخلق منافسة شرسة تخدم المستهلك.

أخبار البورصة

«أعيان»: 66٪ من الدائنين وافقوا على إعادة جدولة مديونية الشركة

قالت شركة أعيان للإجارة والاستثمار إن نسبة الموافقات على إعادة جدولة مديونيتها قد بلغت 66٪ حتى الآن.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة، أنه جار متابعة الدائنين الآخرين الذين يمثلون نسبة 34٪ لاستكمال الحصول على موافقاتهم الخطية.

وذكرت الشركة أواخر يناير الماضي انها تقدمت بطلب تمديد استحقاق الدفعة المستحقة في 28 يناير إلى 30 يونيو من العام الحالي.

«الديرة» توقع اتفاقاً مبدئياً لسداد قرض بـ 17 مليون دينار

وقعت شركة الديرة القابضة اتفاقا مبدئيا على سداد قرض مجمع تبلغ قيمته 17,1 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أنه عند إتمام سداد القرض والمتوقع أن يكون في الربع الثاني أو الثالث من عام 2016، سوف تنتج أرباحا بقيمة 12 مليون دينار، ينعكس أثرها المالي خلال إحدى الفترتين.

يذكر أن الشركة قد أعلنت أواخر مارس الماضي عن مفاوضات بغرض تسوية قرض مجمع بقيمة 17,4 مليون دينار.

وذكرت الشركة، أواخر ديسمبر الماضي، أنها حققت ربحا بقيمة 194 ألف دينار، ناتجا عن قيامها بسداد جزئي لنحو 6,2 ملايين دينار من أصل قرض بقيمة 11,8 مليون دينار تقريبا.

إيرادات التأجير تقفز بأرباح «مدينة الأعمال» 67٪

ارتفعت أرباح شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية، للربع الأول من العام الحالي 67,4٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من 2015. وقالت الشركة في بيان للبورصة، فقد بلغت أرباح الشركة في الربع الأول من العام الحالي 403 آلاف دينار، مقابل أرباح بقيمة 241 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وأضافت الشركة إن نمو أرباح الفترة يعود إلى ارتفاع إيرادات تأجير العقارات بنسبة 12,5٪، وتحقيق أرباح من التخارج من بعض الاستثمارات المتاحة للبيع.

106٪ ارتفاعاً في أرباح «أسمنت الفجيرة»

ارتفعت أرباح شركة صناعات أسمنت الفجيرة بنهاية الربع الأول من العام الحالي 106٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2015، وذلك بعد زيادة هامش الربح، وفقا لبيان الشركة على موقع السوق.

وبحسب البيان، فقد بلغ صافي الربح نحو 1,3 مليون دينار، مقابل صافي ربح قيمته 665 ألف بالربع الأول من عام 2015.